

ترحيب سعودي بمبادرة البنية التحتية في «قمة العشرين»

ولي العهد: المملكة مستمرة في سياستها المتوازنة



لا يخفى على الجميع الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي والسلم العالمي، إذ لا

يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر

بقاء النزاع العربي الإسرائيلي دون حلٍّ أسهم بشكلٍ مباشر في استمرار عدم

الاستقرار في الشرق الأوسط

استمرار الأزمة السورية فاقم من معاناة الشعب السوري الشقيق، وأسهم في

انتشار العنف والإرهاب في دول المنطقة

المملكة مستعدة لدعم الجهود الدولية من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في

المنطقة

اقتصاد المملكة حقق خلال السنوات الأخيرة نمواً قوياً خاصة في القطاع غير

النفطي، ومرتاحون للأوضاع المالية الجديدة العامة

برسبن ، الدمام – وائل المسند

أكد ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، أن المملكة العربية السعودية مستمرة في سياستها المتوازنة لدعم النمو الاقتصادي العالمي وتعزيز استقراره، مشيراً إلى ترحيب المملكة بمبادرة البنية التحتية العالمية. وقال ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز في كلمة المملكة أمس، خلال قمة العشرين، نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، التي بدأت أعمالها في مدينة برسبن الأسترالية، إنَّ ضعفَ وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي، وازديادَ حدَّة المخاطر يتطلَّب مواصلة تنفيذ السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو، وإيجاد فرص العمل، واستكمال تنفيذ إصلاح التشريعات المالية، للحد من المخاطر التي قد تُؤثِّر على الاستقرار المالي العالمي، والاستمرار في تعزيز أطر السياسات المالية والهيكلية في اقتصادات بعض الدول الأعضاء.

وأضاف ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز، أنه لا يخفى على الجميع الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي والسلم العالمي، إذ لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر، الأمر الذي يتطلَّب منا جميعاً التعاون والعمل لمعالجة القضايا التي تمثل مصدر تهديد لهذا السلم، ومن ذلك العمل على حل النزاع العربي الإسرائيلي حلاً عادلاً

وشاملاً، إذ أن بقاء هذا النزاع دون حلٍّ أسهم بشكلٍ مباشر في استمرار عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، كما أن استمرار الأزمة السورية فاقم من معاناة الشعب السوري الشقيق، وأسهم في ازدياد حدَّة الاستقطاب، وانتشار العنف والإرهاب في دول المنطقة، ومن هذا المنطلق ندعو دول المجموعة لما لها من قوة وتأثير،

وندعو كذلك المجتمع الدولي للتعاون والعمل معاً لمساعدة دول المنطقة في إيجاد المعالجات المناسبة لهذه القضايا الملحة، وبما يدعم أهدافنا المشتركة في نمو اقتصادي عالمي قوي وشامل، ونعبر عن استعداد المملكة لمواصلة دعم الجهود الدولية لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة لما لذلك من أهمية للاستقرار والسلم

العالمي، وتابع سموه: أن المملكة ترحب بتوافق الآراء لترسيخ الثقة في الاقتصاد العالمي، وتعزيز نموه واستدامته، وتعزيز جهود إيجاد فرص العمل على النحو الوارد في خطط العمل المقررة في استراتيجيات النمو الشاملة لدول المجموعة، مؤكداً على ضرورة التنفيذ الكامل للتدابير والسياسات الطموحة الفردية

والجماعية التي تضمَّنتها هذه الاستراتيجيات بهدف رفع الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة بأكثر من اثنين في المئة على مدى السنوات الخمس المقبلة، مع مراعاة المرونة وفقاً للأوضاع الاقتصادية لكل دولة، مشيراً إلى أن تعزيز إمكانات الوصول إلى مصادر طاقة مستدامة وموثوقة وبتكاليف معقولة،

خاصةً للدول الفقيرة، يعدُّ شرطاً أساسياً لخفض الفقر وتحقيق التنمية، منوهاً بالدور المهم للوقود الأحفوري في مزيج الطاقة العالمي، ومساهمته في توافره، وفي ضمان أمن إمدادات الطاقة، وتمكين الدول النامية من الحصول على الطاقة دولة، مشيراً إلى أن المملكة بدأت في تنفيذ برنامج وطني شامل لترشيد ورفع كفاءة

استخدام الطاقة، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية المحلية. وفيما يخص أسواق الطاقة العالمية، أوضح الأمير سلمان أن المملكة مستمرة في سياستها المتوازنة ودورها الإيجابي والمؤثر لتعزيز استقرار هذه الأسواق من خلال دورها الفاعل في السوق البترولية العالمية، والأخذ في الاعتبار مصالح الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، ومن أجل ذلك استثمرت المملكة بشكل كبير للاحتفاظ بطاقة إنتاجية إضافية لتعزيز استقرار أسواق الطاقة العالمية، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي العالمي وتعزيز استقراره. وقال الأمير سلمان بن عبدالعزيز أن اقتصاد المملكة حقق خلال السنوات الأخيرة نمواً قوياً خاصة في القطاع غير النفطي، معبراً عن إرتياح المملكة للأوضاع المالية العامة الجيدة نتيجة للجهود التي بذلت لتعزيزه من خلال بناء الاحتياطات وتخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، حتى وصلت إلى أقل من ثلاثة في المئة، وبناء مؤسسات مالية وقطاع مصرفي قوي يتمتع بالمرونة والملاءة المالية القوية، مؤكداً استمرارية المملكة باتباع السياسات الاقتصادية وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تعزيز النمو القوي وتشجيع التنوع الاقتصادي، ورفع معدلات التوظيف والمشاركة للمواطنين، ودفع عجلة التنمية المستدامة، مشيداً بما تحقق من تقدم في جدول أعمال مجموعة العشرين، مؤكداً حرص المملكة على العمل مع المجموعة لتحقيق الأهداف المشتركة.